مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية
المجلد 41 العدد 3 (2025): 283- 270

Damascus University Journal of Agricultural Sciences
Vo 41 No.3 (2025): 283 - 270

دراسة تحليلية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر الريفي في محافظة اللاذقية–سورية

وائل زكي حبيب[*1] رهف أنور سلمان [2] فايز جاد الله المقداد [3]

[*1] دكتور وباحث في الاقتصاد الزراعي، الهيئة العامة للبحوث الزراعية، دمشق، سورية

[2] مساعد باحث في الهيئة العامة للبحوث الزراعية، دمشق، سورية

[3] دكتور وباحث في الاقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية

الملخص:

تم تنفيذ البحث عام 2021، واستهدف المناطق الريفية في محافظة اللاذقية، بهدف قياس مستوى الفقر الريفي وعمقه وشدته والعوامل المؤثرة فيه، لاسيما في ظروف الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها سورية. أعتمد البحث على بيانات أولية تم جمعها خلال شهر أيلول بواسطة استبيان ميداني أستهدف عينة عشوائية عنقودية من الأسر الاستهلاكية بلغ حجمها 383 أسرة. تم تحليل البيانات وصفياً وكمياً باستخدام أسلوب التحليل التمييزي لتحديد العوامل التي تميز الأسر الفقيرة عن الأسر غير الفقيرة. تم تقدير قيمة خط الفقر الغذائي وبلغ نحو 41320 ل.س/الفرد شهرياً، وذلك بناءً على قيمة مكونات السلة الغذائية الاساسية في سورية خلال فترة جمع البيانات. حيث بينت النتائج ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة بشكل كبير في عينة الدراسة مقدرةً بنحو 43.5%. غير أن مقياسي فجوة الفقر وشدته سجلا قيماً متدنية بلغت نحو 0.089 و0.008 لكل منهما على التوالي، مما يشير إلى أن الفقر في المنطقة غير عميق نسبياً. كما قدرت الموارد اللازمة لرفع جميع الفقراء فوق خط الفقر بنحو 15.6 مليون ل.س على مستوى عينة الدراسة، وذلك بمتوسط 93175.5 ل.س شهرياً للأسرة و18635 ل.س شهرياً للفرد. أما نتائج التحليل التمييزي فقد بينت وجود ستة مؤشرات تميز بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، فالأسر الفقيرة هي غالباً الأسر كبيرة الحجم والأسر المزارعة، والأسر التي يعتمد دخلها الأساسي على الأعمال الحرة أو الوظائف الحكومية. أما الأسر غير الفقيرة فهي الأسر التي تقع في الأرباع العليا لمؤشر الثروة المركب والمكون من الأنواع المختلفة لرأس المال (البشري، الطبيعي، المادي)، إضافةً إلى الأسر التي تمتلك مدخرات وهي نتيجة طبيعية ترتبط بوجود دخل كافي لدى هذه الأسر.

الكلمات المفتاحية: الفقر الريفي، التحليل التمييزي، خط الفقر، دخل الأسرة.

تاريخ الايداع: 2023/ 9/25
تاريخ القبول:9 /11 /2023

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص **CC BY-NC-SA 04**

Analytical Study for the Economic and Social Factors Affecting Rural Poverty in Lattakia Governorate/Syria

Wael Zaki Habib[1] Rahaf Anwar Salman[2] Fayez Jad Allah Almokdad[3]

[1*]PhD and Researcher in Agricultural Economics, General Commission for Agricultural Research, Damascus, Syria

[2]Research Assistant at the General Commission for Agricultural Research, Damascus, Syria

[3]PhD and Researcher in Agricultural Economics, Ministry of Agriculture and Agrarian Reform, Damascus, Syria.

Received: 25 /9 /2023

Accepted: 9 /11 /2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

This research was conducted in the year 2021, and targeted rural areas in Lattakia Governorate, with the aim of measuring the level of rural poverty, its depth, intensity, and factors affecting it, especially in the conditions of the suffocating economic crisis that Syria suffers from. The research relied on preliminary data collected during the month of September by a field questionnaire targeting a random sample of rural Households (HHs) of 383 HHs. The data is descriptive and quantitatively using the discriminatory analysis method to determine the factors that distinguish poor HHs from non -poor HHs. The value of the nutrition poverty line was estimated at the equivalent of 41320 SP/individual per month, based on the value of the basic food basket components in Syria during the data collection period. Where the results showed a significant increase in the percentage of poor HHs in the study sample, estimated at 43.5%. However, the poverty gap and its intensity are a low valuable record (0.089 and 0.008 each in a row) which indicates that poverty in the region is relatively deep. The resources needed to raise all the poor above the poverty line were estimated at about 15.6 million SP at the level of the study sample, with an average 18635 SP per month per person. Results of discriminatory analysis have shown that Poor HHs included large HHs, Farming HHs, free or Governmental jobs- based income' HHs. As for non -poor HHs, they include HHs that are located in the upper quarters of the compound wealth index, which consists of human, natural and Physical capital, in addition to savings, which reflect sufficient income for HHs.

Keywords: Rural Poverty, Discriminatory Analysis, Poverty Line, Household Income.

المقدمة:

يُعد الفقر أحد العقبات الكبرى التي تعترض التنمية الشاملة في سورية، كنتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي، وعدم استقرار الأوضاع الاجتماعية، وما سببته تلك الظروف من اختلافات ضخمة في مستويات المعيشة. أتسعت فجوة الفقر في سورية وتعمقت بشكل كبير نتيجة للأزمة السورية. فقبل هذه الأزمة مباشرةً اعتُبر الفقر في سورية ذو مستويات مقبولة؛ بمعنى آخر، إنّ معظم الفقراء لديهم نفقات قريبة من خط الفقر وكان لا بد من بذل إجراءات قليلة نسبياً لرفعها فوق هذا الخط، حيث تدنت قيمة القياسات التي تتسم بالحساسية تجاه التوزيع لكل من فجوة الفقر وشدته في أكثر المناطق فقراً في سورية (ESCWA, 2016). بالرغم من تبني الحكومة السورية خلال الخطة الخمسية العاشرة هدف تخفيض الفقر من خلال اعتماد سياسات اقتصادية كلية مناصرة للفقراء والاستثمار في التنمية البشرية وتوسيع الفرص وتطوير شبكات الحماية الاجتماعية للفقراء، إلا أنها فشلت في تحقيق هذا الهدف فازدادت نسبة انتشار الفقر الشديد من 11.4 % في عام 2004 إلى 12.3% في عام 2007 (يونيسيف، 2014). وتشير التقديرات لغاية 2010 إلى زيادة الفقر نتيجة سياسة تحرير الأسعار في العام 2008 وتخفيض دعم الأغذية الرئيسية، والتحرير الجزئي لأسعار الطاقة خاصةً في عام 2008، ما سبب زيادة الأعباء على الأسر؛ يضاف إلى ذلك السياسة المالية التي ركزت على الضرائب غر المباشرة وخفضت الإنفاق الاستثماري العام إضافةً إلى تأجيل البرامج التي تركز على زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2009). نتيجة للسياسات السابقة ارتفع دليل الفقر متعدّد الأبعاد إلى نحو 0.021 خلال عام 2010، مما وضع سورية في المرتبة 34 من أصل 104 دول، بنسبة فقراء تبلغ 5.5%، ومتوسط كثافة حرمان بلغت نحو 37.5%. كما يبن تحليل الدليل أن" الدوام المدرسي ومعدل وفيات الأطفال هما المساهمان الرئيسان في ارتفاع دليل الحرمان العام في سورية (Alkire and Santos, 2011).

مع حدوث الأزمة السورية ازدادت الأعباء الاقتصادية للفقراء وتراجعت البنية التحتية للصحة والتعليم، فارتفعت معدلات الفقر بشكل كبير وسريع، ووصل معدل الفقر إلى 85.2% في عام 2015، والفقر الشديد إلى 69.3% (المركز السوري لبحوث السياسات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016). وقد كانت الفجوة أسوأ في المناطق الريفية التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعي حيث قدرت بنحو 77% مقابل 63% للمناطق الحضرية وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي (WFP, 2015).

مشكلة البحث:

شهدت سورية–ابتداءً من عام 2011– الكثير من الاضطرابات الأمنية نتج عنها اختلالات متراكمه في الاقتصاد السوري، والتي انعكست في ارتفاع سريع للأسعار ولا سيما لسلع الغذائية (الوكالة الدولية لبحوث السياسات الغذائية، 2012). فتبعاً للمؤشرات الوطنية بلغت النسبة بين التغير في الرقم القياسي للدخل إلى الرقم القياسي للأسعار نحو 16.2%، أي أن التغيرات كانت كبيرة جداً في الأسعار، مقابل تبدلات طفيفة على الدخل، وهذا ما أن انعكس على معدلات الفقر (المقداد وآخرون، 2021). حيث قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام 2015، أن أربعه من كل خمسة سوريين يعيشون تحت خط الفقر، بينما يعيش ثلثي السكان في فقر شديد (Extreme Poverty)، وهم غير قادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية، متضمنة الطعام.

إن الوضع الاقتصادي المتأزم والمتفاقم في سورية يدفع كل يوم مزيداً من الأسر تحت خط الفقر، هذه الاسر هي الأكثر هشاشةً والتي تتسم بمواصفات وخصائص معينة تميزها عن الأسر الأخرى الأكثر تكيفاً والأكثر قدرةً على مواجهة مخاطر الفقر. ففي كثير

من الحالات لم تعد الموارد التقليدية في كمها ونوعها قادرة على توفير الدخل الكافي لتأمين الحياة اللائقة والكريمة، ما دفع الأسر الريفية إلى البحث عن موارد وأنماط معيشة جديدة ربما تكون مناسبة للتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تحديد خصائص كلا النوعين من الأسر والتعرف على الموارد والإمكانات التي يمتلكانها لتحسين الدخل وخصوصاً في الظروف الاقتصادية غير المستقرة والتي تجعل معظم الأنشطة الاقتصادية محفوفة بالمخاطر. كما أن تحديد هذه الاسر الأكثر هشاشة يفيد في توجيه استراتيجيات الاستهداف والتدخلات الحكومية وغير الحكومية –المخططة أو الطارئة– وزيادة فعاليتها في مواجهة الفقر الريفي. وتعتبر هذه الدراسة مهمة لتغطية الفجوة البحثية الناتجة عن عدم وجود دراسات أكاديمية للفقر في ظل الأزمة السورية.

أهداف البحث:

هدف البحث إلى إجراء تحليل مقارن بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة لتقدير العوامل المؤثرة في الفقر الريفي في ظل الأزمة الحالية من خلال:

1–تحديد أهم العوامل المؤثرة في الفقر الريفي.

2–تقدير خط الفقر وقياس فجوة الفقر في ضوء القوة الشرائية الحالية.

3–تحديد أكثر الأسر هشاشةً في مواجهة الفقر الريفي.

عينة البحث:

أشارت التقديرات الرسمية أن عدد سكان سورية لعام 2019 قد بلغ نحو 22146 ألف نسمة، توزع 6% منهم في محافظة اللاذقية مقدراً بنحو 1.33 مليون نسمة (رئاسة مجلس الوزراء، 2020). باحتساب متوسط حجم الأسرة مقدراً بنحو 5 فرداً على مستوى المحافظة نحصل على عدد الأسر الإجمالي في هذه المحافظة مقدراً بنحو 265752 أسرة. وبالنظر إلى الوزن النسبي لسكان الريف من إجمالي سكان المحافظة، حيث شكل سكان الريف نحو 45% من إجمالي سكان سورية لعام 2020 (World Bank, 2021)، بالتالي فإن عدد الأسر الريفية في هذه المحافظة يقدر بنحو 119588 اسرة تمثل الإطار العام للمجتمع الإحصائي لعينة الدراسة.

وقد تم تحديد حجم العينة بناءً على المحددات الإحصائية لقانون مورغان (Krejci&Morgan,1970)، عند مستوى ثقة 95%:

$$\boldsymbol{S = \frac{\times^2\ NP(1-P)}{d^2(N-1) + \times^2\ P(1-P)}}$$

حيث أن :

S: حجم العينة. P: نسبة المجتمع وتساوي (0.50).

N : حجم المجتمع المدروس. d : نسبة الخطأ المعياري = 0.05 .

$\times^2$: قيمة ثابت درجة الحرية عند المستوى المرغوب، وتساوي 3.841.

وعليه كانت نتائج تحديد حجم عينة البحث كما يلي:

$$S = \frac{(3.841)^2(119588)(0.5)(1-0.5)}{(0.05)^2(119588-1) + (3.841)^2(0.5)(1-0.5)} = 383$$

بلغ حجم العينة نحو 383 أسرة، تم اختيارها وتوزيعها وفق مبدأ العينة العنقودية القائمة على التقسيم الإداري من الأعلى للأسفل، وذلك حرصاً على ضمان تمثيل كافة المناطق الريفية. وتبعاً لذلك تم اختيار عينة عشوائية من القرى في المناطق الإدارية لريف المحافظة، بما يتناسب مع التمثيل النسبي لكل منطقة، ومن ثم سحب عينة عشوائية من الأسر الريفية في كل قرية بمعدل 10 أسرة/قرية، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): توزع العينة في قرى محافظة اللاذقية

المنطقة	عدد الأسر الريفية	الوزن النسبي	عدد الأسر في العينة	عدد القرى في العينة
منطقة المركز (المناطق الريفية التابعة إدارياً لمدينة اللاذقية)	32260	29.3	112	11
منطقة الحفة	14325	13.0	50	5
منطقة جبلة	43923	39.9	153	15
منطقة القرداحة	19609	17.8	68	7
الإجمالي	110117	100	383	38

المصدر: مديرية زراعة اللاذقية، بيانات غير منشورة، 2019

الإطار الزمني للبحث:

تم جمع البيانات الأولية خلال العشر الأخير من شهر أيلول لعام 2021، لضمان الحصول على بيانات إنفاق متجانسة زمنياً بين الأسر المدروسة، إضافةً إلى تغطية فترات الذروة في الإنفاق، حيث يعتبر شهر أيلول من أكثر اشهر السنة تكلفة على الأسر السورية انطلاقاً من كونه يمثل بداية العام الدراسي في كافة المراحل التعليمية. كما أن التركيز على شهر واحد يؤدي إلى استيفاء فرضية ثبات الأسعار في دراسات البيانات المقطعية، خاصةً في العشر الأخير حيث يميل الإنفاق الشهري إلى الثبات والاستقرار بشكل أكبر (Eyob, 2012).

مواد البحث وطرائقه:

اعتمد البحث على تحليل البيانات الأولية للعينة العشوائية من الاسر المتواجدة في ريف محافظة اللاذقية. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال اسلوبين اساسيين متكاملين:

أولاً– الأسلوب الوصفي: يتضمن توصيف متغيرات الدراسة باستخدام المقاييس الوصفية كالمتوسطات والتكرارات والنسب المئوية. استندت الدراسة على قياس الفقر كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر التي شملتها العينة.

تم استخدام مقاييسFGT (Foster-Greer-Thorbecke) باعتبارها من أهم المقاييس الشائعة في قياس الفقر (Anurag, 2000 & Raghbendra)، حيث يتم وفقها قياس الفقر لمجتمع ما كما يلي:

$$PG_{\alpha} = 1/n \sum_{i=1}^{q} \left(\frac{z-y}{z}\right)^{\alpha}$$

(PG_{α}): مقياس الفقر، (n): حجم العينة،(q): عدد الفقراء، (y): معدل الإنفاق الفردي الشهري، (z): قيمة خط الفقر، (α): القيمة التمييزية لمقاييس الفقر، حيث يمكن تبعاً لها حساب ثلاثة مقاييس للفقر وهي:

a) مؤشر نسبة الفقر أو نسبة الأفراد (Head Count Index):

($PG_a=q/n$): يعبر عن نسبة عدد الفقراء إلى مجموع السكان، ويقيس القصور النسبي للفقراء دون خط الفقر، أي النسبة المئوية لعدد الفقراء (الموجودين تحت خط الفقر) إلى إجمالي عدد السكان.

b) – مقياس عمق الفقر أو فجوة الفقر (Poverty Gap):

$$PG_1 = 1/n \sum_{i=1}^{q} (\frac{z-y}{z})$$

وهو يقيس عمق الفقر وحدته، حيث يحدد الفجوة ما بين مستويات إنفاق الأسر الفقيرة وبين خط الفقر. وبافتراض وجود استهداف مباشر، فهو يقيس حجم الموارد أو التحويلات اللازمة لرفع جميع الأسر الفقيرة فوق خط الفقر. ومن عيوب هذا المؤشر أنه لا يعكس التفاوت في الدخل بين الفقراء.

c) – مقياس شدة الفقر أو مربع فجوة الفقر (Poverty Severity Index):

$$PG_2 = 1/n \sum_{i=1}^{q} (\frac{z-y}{z})^2$$

وهو يقيس –إضافةً إلى فجوة الفقر– درجة عدم المساواة في توزع الإنفاق تحت خط الفقر، وبالتالي يسلط الضوء على الأسر التي تقع في أسفل شرائح توزيع الدخل أو الإنفاق.

ثانياً– الأسلوب التحليلي: يتضمن تحديد العوامل المؤثرة في الفقر الريفي، حيث تم لهذا الغرض استخدام التحليل التمييزي الذي يعتبر أحد الأساليب الإحصائية لتحليل المجتمعات متعددة المتغيرات، ففي هذا التحليل ينظر إلى أحد المتغيرات كمتغير تابع، بينما ينظر إلى باقي المتغيرات كمتغيرات مستقلة، وما يميز هذا التحليل هو أن المتغير التابع يجب أن يكون طبقي Catigorial varibable (مجموعتين أو أكثر) (نجيب والرفاعي، 2006).

تبنى منهجية تحليل التمايز على القيام بتطوير دالة (أو أكثر) خطية من مجموعة المتغيرات المستقلة والتي تقوم بالتمييز بين مجموعتين (أو أكثر)، وذلك في حالة المعرفة المسبقة للمجموعتين، وهذا يتحقق بالمعيار الإحصائي الذي يقوم بتعظيم التباين بين المجموعتين، في حين تحاول تدنية التباين بين عينات المجموعة الواحدة (Pituch and Stevens, 2016). تستخدم هذه الدالة عندما تكون المجتمعات المدروسة ذات توزيع طبيعي متعدد المتغيرات، وتكون متوسطات هذه المتغيرات مختلفة بمصفوفة تباين مشترك متساوية (الراوي، 2017). حيث تبنى على أساس التوافق الخطي للمتغير الذي يراد تحليله والذي يوفر أفضل تمييز بين المجموعات (الجاعوني وغانم، 2007).

تأخذ دالة التمايز الشكل الرياضي التالي (Hair et. Al., 2009):

$$Z_{jk} = a + W_1X_{1k} + W_2X_{2k} + \cdots\cdots + W_nX_{nk}$$

Z_{jk}: درجة التمايز، a: الثابت، W_n: معاملات المتغيرات المستقلة، X_{nk}: المتغيرات المستقلة.

النتائج والمناقشة:

تركيب الدخل الأسري في عينة الدراسة:

تم تصنيف مصادر الدخل الأسري في العينة كما في الجدول رقم (2)، مع الإشارة إلى أن الاسرة الواحدة غالباً ما تعتمد على واحد أو أكثر من هذه المصادر.

الجدول رقم (2) أنواع المهن المدرة للدخل والأنشطة الاقتصادية الرئيسة التي يعتمد عليها دخل الأسرة

مصادر الدخل	التكرار (n)	التكرار النسبي %	المساهمة في الدخل الأسري %
وظائف حكومية	231	60.3	27.6
وظائف في قطاع خاص رسمي (شركات خدمية، سياحية، تجارية، صناعية،...إلخ)	211	29.2	23.2
مهن حرة ذاتية (تجارة، ميكانيك، نجارة، خياطة، سائق، تدريس خصوصي ...إلخ)	91	23.8	18.3
زراعة (إنتاج نباتي، إنتاج حيواني)	108	28.2	14.7
أعمال حرة (عمل بأجر يومي)	72	18.8	10.6
عوائد الأصول الإنتاجية (تأجير منزل، سيارة، أرض زراعية، ...إلخ)	31	8.1	5.6

المصدر: عينة البحث، 2021.

يتضح من الجدول أن القطاع الحكومي هو القطاع الرئيس في العينة، حيث شكل أحد مصادر الدخل لدى نسبة 60% من أسر العينة. ورغم ذلك فهو لا يسهم إلا بنسبة 27.6% من إجمالي دخول الأسر في العينة، وهذا يعود إلى انخفاض متوسط الأجور في هذا القطاع بشكل كبير مقارنة بالقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي. ونلاحظ أن القطاع الخاص الرسمي قد شغل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في سوق العمل وفي الدخل الناتج. فيما برزت أهمية قطاع الأعمال الحرة الذاتية (self-employment) كشكل من أشكال التوظيف الذاتي لنحو 23.8% من الأسر، حيث يتميز هذا القطاع بأنه قطاع منظم وأكثر استقلالية واعتمادا على الذات، وهو غالباً ما يعتمد على العمالة العائلية. أما قطاع الزراعة الأسرية فقد تدنت أهميته في سوق العمل في العينة، ليحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية، وهذا يعود إلى أن منطقة الدراسة تتميز بطبيعتها الجبلية والشريط الساحلي الضيق مما يقوض من إمكاناتها الزراعية.

حساب مؤشر الثروة للأسر المدروسة:

تمَ حصر الموارد والأصول التي تمتلكها الأسر وتوصيفها على الشكل التالي:

- **رأس المال الفيزيائي أو الطبيعي:** ويتضمن ممتلكات الأسرة من الأصول الثابتة كالمنزل والسيارة والأرض الزراعية، والمعدات والآلات الإنتاجية (كالسيارات والدراجات النارية وآلات الخياطة ...إلخ)، والثروة الحيوانية.
- **رأس المال الاجتماعي والبشري:** ويتضمن حجم الأسرة، والحالة التعليمية، والقوة العاملة ضمن الأسرة.
- **رأس المال النقدي:** ويتضمن حجم المال النقدي ومصادره.

إن اختلاف وحدات قياس البنود السابقة يتطلب التعبير عنها بمؤشر رقمي موحد يقاس بالنقط أو الدرجات، وهذا ما يمكن تحقيقه باستخدام طريقة تحليل العوامل (Factor Analysis) للتعبير عن الأصول السابقة ودمجها معاً في مؤشر الثروة (Wealth Index) الذي يتيح ترتيب الثروة في أربع فئات تسمى –أرباع الثروة– حيث تمثل الأرباع العلوية الفئات الأكثر رفاهيةً (حبيب، 2007).

ونظراً لأهمية الأصول الإنتاجية وغير الإنتاجية على حد سواء تم دمجها معاً في مؤشر واحد يسمى مؤشر الثروة، وقد تم استخدام المتغيرات التالية للتعبير عن هذه الأصول المكونة لها:

أولا: متغيرات قياس الأصول الإنتاجية، وتتضمن:

- إجمالي قيمة المساحة المملوكة كالأرض الزراعية (ل.س).
- إجمالي قيمة المحال التجارية أو الصناعية (ل.س).
- نسبة القوه العاملة في الأسرة (%): ويقصد بها نسبة العاملين في الأسرة إلى إجمالي حجم الأسرة.
- إجمالي قيمة الحيوانات مثل الأبقار والأغنام (ل.س).
- إجمالي قيمة الآلات الزراعية وغير الزراعية (ل.س): وتتضمن مختلف أنواع الآلات الزراعية وملحقاتها، أما الآلات غير الزراعية فيقصد بها الآلات التي يتم استثمارها لتوليد الدخل كسيارات النقل بالأجرة والعربات وغيرها.

ثانياً: متغيرات قياس الأصول غير الإنتاجية، وتتضمن:

- حجم الأسرة (فرد)، القيمة المقدرة للمنزل والأثاث المنزل والأصول الخدمية فيه(ل.س)، مستوى تعليم رب الأسرة (الدرجة العلمية الأخيرة).

ثالثاً: متغيرات قياس رأس المال النقدي، وتتضمن:

- قيمة الدخل الأسري معبراً عنه بنصيب الفرد (ل.س/الفرد).
- قيمة الدخل الوارد من تأجير المنازل أو الأراضي والمستودعات والمشاغل والمحلات التجارية التي تمتلكها الأسرة. قيمة الادخار الشهري (ل.س/الفرد).

بينت نتيجة التحليل أن جميع المتغيرات المستخدمة كانت ذات تباين غير صفري، مما يشير إلى أهميتها في تصنيف مؤشر الثروة. حيث تراوحت قيمة هذا المؤشر بين (0.27− و2.4) بمتوسط 0.000 وانحراف معياري قيمته 0.502، وقد بلغت قيمة التباين المفسر لهذا المؤشر نحو 95.1%. ونظراً إلى أن قيمة هذا المؤشر هي قيمة مجردة، لذلك تم تقسيم العينة تبعاً لهذا المؤشر إلى اربع ربيعيات (Quartiles) تسمى أرباع الثروة (Wealth Quartiles) والتي تتناقص فيها قيمة الثروة بالانتقال من الأرباع العلوية إلى الأرباع السفلية. ومن أجل توصيف العينة بدقة أكبر تبعاً لمؤشر الثروة تم دراسة خصائص هذه العينة في كل ربع من أرباع الثروة كما هو موضح في الجدول رقم (3). حيث تبين أن الأرباع العليا من الثروة تضم غالباً الأسر الأصغر حجماً، وتتميز أيضاً بارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث، في حين لا يبدو أن مستوى تعليم رب الأسرة يختلف بشكل واضح بين الأرباع الدنيا والأرباع العليا فهو مرتفع في الربعين الثالث والثاني، ومنخفض في الربعين الأول والرابع.

ونلاحظ في نفس السياق أن ملكية الأرض والآلات والمحال التجارية تتوزع في الأرباع العلوية بينما تتوزع ملكية الحيوانات في الأرباع الدنيا. وعموماً فإن نصيب الفرد من الدخل الأسري يتناقص بالانتقال من الأرباع العليا إلى الدنيا، مما يشير إلى وجود ارتباط موجب بين الدخل الأسري ومؤشر الثروة.

الجدول رقم (3) خصائص عينة الدراسة وتوزعها تبعاً لمؤشر الثروة

موارد الأسرة	خصائص الأسرة	أرباع الثروة				إجمالي
		1	2	3	4	
رأس المال البشري والاجتماعي	حجم الأسرة (فرد)	6.4	5.2	5	4.7	5.3
	مستوى تعليم رب الأسرة	2.5	3.8	4.2	3.2	3.4
	نسبة الذكور إلى الإناث	83.2	88.6	91.6	89.5	88.2
	نسبة القوة العاملة في الأسرة (%)	33.2	38.6	36.6	39.7	37
رأس المال الفيزيائي والطبيعي	القيمة التقديرية للمنزل (مليون ل.س)	89.6	111	160	140	125.7
	القيمة التقديرية للأثاث والأصول الخدمية (ألف ل.س)	8.88	12.7	11.7	15.3	12.17
	القيمة التقديرية للمحال التجارية أو الصناعية (ألف ل.س)	0.0	3.4	9.1	19.4	8.3
	المساحة الزراعية المملوكة (دونم)	0.14	0.83	1.33	0.94	0.81
	حجم قطيع الأبقار	0.3	0.3	0.2	0	0.2
	قيمة الآلات المملوكة (زراعية، حرفية، نقل،.. إلخ) (مليون ل.س)	0	0.01	0.12	0.16	0.07
رأس المال المادي	نصيب الفرد من الدخل الشهري (ألف ل.س)	35.9	42.7	59.2	69.6	51.9
	قيمة الدخل الوارد من تأجير الأصول الإنتاجية (ألف ل.س)	47.8	65.8	82.5	106	75.6
	قيمة الإدخار الشهري (ل.س/الفرد)	0	781	1262	2892	1234

المصدر: عينة البحث، 2021.

قياس خط الفقر الغذائي في عينة الدراسة:

تم من خلال تحليل نفقات المعيشة صياغة خط الفقر الغذائي –القيمة النقدية لسلة الأغذية– والتي عادةً ما ينظر إليه على أنه خط الفقر المدقع (مركز الكويت للتنمية، 2001). غير أنه من الصعب تحديد خط ثابت للفقر في سورية خلال أي فترة محددة من فترات الأزمة بسبب التغيرات الكبيرة والمستمرة التي طرأت –ولا تزال– على القوة الشرائية للمستهلك السوري منذ بداية الأزمة وحتى فترة الدراسة، والتي تجلت بتضخم كبير وغير مستقر في أسعار السلع الاستهلاكية عموماً، وخاصةً أسعار المواد الغذائية. كما ترافق هذا الأمر مع انخفاض كبيرة في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي نتيجة للاعتماد الكبير على المستوردات لتغطية الطلب والعجز في الإنتاج المحلي (انخفضت قيمة الليرة السورية من 50 ليرة سورية مقابل الدولار في بداية الأزمة إلى نحو 3500 ليرة سورية مقابل الدولار في فترة جمع البيانات وهي شهر أيلول لعام 2021، أي بانخفاض مقداره 70 ضعفاً). وتشير تقارير الأمم المتحدة أن أسعار السلعة الغذائية ارتفعت بأكثر من 200 بالمئة في أقل من عام بسبب الانهيار الاقتصادي في لبنان المجاور، وإجراءات العزل العام التي فرضتها سورية لاحتواء مرض كوفيد–19 (برنامج الغذاء العالمي، 2020).

وقد جرت محاولات عديدة من قبل العديد من المنظمات الدولية من أجل تحديد قيمة السلة الغذائية الأساسية في سورية في أطار برامج التدخل الإنساني، آخرها دراسة (FAO, WFP, 2015)، إلا أن تقلبات سعر الصرف والارتفاع الكبير في أسعار الأغذية بشكل شبه يومي أدى إلى صعوبة اعتماد قيمة ثابتة للسلة الغذائية. يضاف إلى ذلك تراجع الدعم الحكومي للسلة الغذائية إلى درجة شبه الانعدام منذ بداية عام 2021. وبما أن هذه الأسعار تتغير بشكل مضطرد مع تقلبات سعر الصرف لذلك تم الاعتماد على القيمة الحقيقية لشراء هذه السلة خلال فترة جمع البيانات، من خلال تقديرات أفراد العينة لأسعار شراء المواد التي تضمنتها هذه السلة.

تبعاً لذلك تم تقدير مكونات السلة الغذائية الاساسية في سورية اعتمادا على دراسة (FAO, WFP, 2015) التي استهدفت احتساب تكلفة شراء السلع الأساسية في مواقع مختلفة من سورية، بالاعتماد على تكلفة سلة أساسية من السلع الجافة التي تؤمن نحو 1930 كيلو كالاري/يوم لعائلة مكونه من 5 أفراد لمدة شهر، حيث تضمنت هذه السلة (37) كغ من الخبز، (19) كغ من الرز، (19) كغ من العدس، (5) كغ من السكر و(7) كغ من الزيوت الخضرية. وبالاعتماد على أسعار هذه المكونات خلال فترة جمع البيانات، تبين أن قيمة هذه السلة الغذائية تعادل 206600 ل.س/ الشهر، أي بما يعادل 41320 ل.س/الفرد شهرياً، وهي تمثل قيمة خط الفقر الغذائي لفترة الدراسة، مع الإشارة إلى أن هذه القيمة قد تعرضت للتغير أيضاً وبشكل كبير أثناء فترة تحليل البيانات وإعداد التقارير الناتجة عن الدراسة، وهذا يعود إلى التغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية التي أدت إلى عدم استقرار سعر الصرف وتضخم الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن السوري.

مقاييس الفقر في عينة الدراسة:

a) مؤشر نسبة الفقر (P_0) أو نسبة الأفراد (Head Count Index):

بناءً على تقديرات السلة الغذائية (خط الفقر الغذائي) خلال فترة الدراسة تم تصنيف الاسر اعتماداً على الفجوة بين قيمة الإنفاق الغذائي الفعلي وقيمة خط الفقر الغذائي إلى فئتين: أعلى أو أدنى خط الفقر الغذائي، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول (4). تصنيف الأسر الاستهلاكية في عينة الدراسة تبعاً لخط الفقر الغذائي.

فئة حجم الأسرة	مؤشر الإنفاق	متوسط الدخل الشهري (ل.س/الفرد)	التكرار (N)	التكرار النسبي (%)
أسر فقيرة	أقل من 41 ألف ل.س	22684.9	167	43.5
أسر غير فقيرة	أكثر من 41 ألف ل.س	56591.1	621	56.5
الإجمالي		41806.9	383	100

المصدر: عينة الدراسة، 2021

بينت النتائج ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة في العينة بشكل كبير مقدرةً بنحو 43.5%.

b) مقياس فجوة الفقر (P_1):

$$PG_1 = 1/383 \sum_{i=1}^{167} \left(\frac{41320 - y}{41320}\right) = 0.089$$

بلغت فجوة الفقر في منطقة الدراسة (0.089)، مما يشير إلى أن الفقر في المنطقة غير عميق نسبياً، حيث يمكن إتباع استراتيجية عملية بموارد أقل من أجل رفع نسبة كبيرة من السكان فوق خط الفقر، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر في المنطقة.

حيث يمكن تقدير الموارد اللازمة بنحو 15.6 مليون ل.س على مستوى عينة الأسر الفقيرة في العينة والبالغة 167 اسرة، أي بمتوسط 93175.5 ل.س شهرياً للأسرة و18635 ل.س شهرياً للفرد.

c) مقياس شدة الفقر أو مربع فجوة الفقر (P_2):

$$PG2 = PG_1^{\,2}$$

بلغت قيمة هذا المقياس في عينة الدراسة (0.008) فهو قريب من الصفر، أي أنَ الفقر في منطقة الدراسة غير حاد وغير شديد.

التحليل التمييزي للعوامل المؤثرة على الفقر في عينة الدراسة:

تم التعبير عن تابع الفقر كمتغير وهمي (فقير=1، غير فقير=0). أما العوامل المستقلة المفترض تأثيرها على تابع الفقر فتضمنت 15 متغيراً، تعبر عن بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر المدروسة. ووفقاً للتحليل التمييزي سوف يتم تحديد العوامل التي تميز بشكل معنوي بين مجموعة الأسر الفقيرة وغير الفقيرة.

أولاً– الخصائص الوصفية للمتغيرات المستلقة في مجموعتي التابع:

بينت الإحصاءات الوصفية المرافقة للدالة التمييزية أن هناك فروقاً معنوية في متوسطات المتغيرات المستقلة تبعاً لمجموعات المتغير التابع، كما في الجدول (5).

الجدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات المستقلة في مجموعات المتغير التابع

مجموعة المتغير التابع / المتغير	الأسر غير الفقيرة		الأسر الفقيرة	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
حجم الأسرة المعيشية	4.5	1.962	6.4	1.927
مستوى تعليم رب الأسرة	43.	1.112	3.3	.977
نسبة الذكور إلى الإناث	85.2	34.903	91.5	34.996
نسبة الأطفال في الأسرة	18.2	.43911	33.0	22.029
نسبة العاملين في الأسرة	39.8	15.063	33.2	15.104
قيمة الأصول الخدمية للأسرة	15.4	6.071	12.9	5.078
قيمة الأصول الإنتاجية للأسرة	11.3	18.305	6.8	20.507
نسبة الدخل الوارد من الوظائف الحكومية	28.8	16.680	17.5	25.188
نسبة الدخل الوارد من التوظيف في القطاع الخاص الرسمي (شركات خدمية أو سياحية أو تجارية أو صناعية،...إلخ)	27.8	15.499	18.1	29.356
نسبة الدخل الوارد من المهن الحرة الذاتية (تجارة، ميكانيك، نجارة، خياطة، سائق، تدريس،...إلخ)	10.8	16.550	17.7	32.677
نسبة الدخل من الأعمال الحرة (بأجر يومي)	2.5	7.317	26.1	32.132
نسبة الدخل الوارد من الزراعة (إنتاج نباتي وحيواني)	23.1	22.030	31.6	31.016
نسبة الدخل الناتج عن عوائد الأصول الإنتاجية (تأجير منزل، سيارة، أرض زراعية، ...إلخ)	9.8	6.018	0.2	2.646
نسبة الادخار	2.0	0.934	0.8	3.567
مؤشر الثروة	3.164	.9288	2.266	1.141

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS.

وللتعرف على الدلالة المعنوية لهذه الفروق تم استخدام اختبار ويلكس لامدا (Wilks' Lambda) الذي يعتمد على معنوية f بدرجة حرية (f_1=1, f_2=382)، كما هو موضح في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) اختبار المساواة لمجموعة المتغيرات.

المتغير	Wilks' Lambda	F	Sig.
حجم الأسرة المعيشية	.723**	146.518	.000
مستوى تعليم رب الأسرة	1.000	.061	.805
نسبة الجنس	.983**	6.529	.011
نسبة الأطفال في الأسرة	.907**	39.367	.000
نسبة العاملين في الأسرة	.978**	8.520	.004
قيمة الأصول الخدمية للأسرة	1.000	.050	.824
قيمة الأصول الإنتاجية للأسرة	.987*	4.997	.026
نسبة الدخل الوارد من الوظائف الحكومية	.959**	16.462	.000
نسبة الدخل الوارد من التوظيف في القطاع الخاص الرسمي	.974**	10.135	.002
نسبة الدخل الوارد من المهن الحرة الذاتية	.989*	4.317	.038
نسبة الدخل الوارد من الأعمال الحرة	.850**	67.412	.000
نسبة الدخل الوارد من الزراعة	.980**	7.779	.006
نسبة الدخل الناتج عن عوائد الأصول الإنتاجية	.872**	56.214	.000
نسبة الادخار	.983**	6.601	.011
مؤشر الثروة	.865**	59.598	.000

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول (6) أنه بالمقارنة بين مجموعتي الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة تبين وجود فروق معنوية على مستوى1% أو 5% في متوسطات معظم المتغيرات باستثناء كل من مستوى تعليم رب الأسرة وقيمة الأصول الخدمية. ونلاحظ في كلا الحالتين أن معنوية هذه الفروق تتوافق مع انخفاض قيمة Wilk's Lambda عن 1 (الحسن ورحمة، 2017)، حيث تتمايز المجموعتين بالنسبة للمتغيرات التي تقل فيها قيمة إحصائية لامدا عن الواحد.

ثانياً– اختبار شرط تجانس المجموعتين:

يعتمد هذا الاختبار على إحصائية BOX'S M، بهدف التحقق من الاختلاف في مصفوفة المتغيرات، أو لمعرفة مدى تجانس مجموعات المتغير التمييزي (Johnson and Wichern, 2002)، أي مجموعة الأسر الفقيرة ومجموعة الأسر غير الفقيرة، كما هو موضح في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7). اختبار فرضية العدم لتساوي مصفوفة التغاير في العينة

Box's M		702.149
F	Approx.	15.152
	df1	45
	df2	226601.791
	Sig.	.000

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول (7) أن الدلالة الإحصائية للاختبار هي 0.000 (أقل من 5%)، بالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0، التي تنص على عدم تجانس التباين المشترك بين فئتي المتغير التابع (Alvin, 2002)، غير أن هذه النتيجة عادةً ما تحدث عندما يكون حجم البيانات كبير مع وجود العديد من القيم المتطرفة (الشاذة). وللتأكيد نلجأ إلى حساب لوغاريتم محدد المصفوفة (Log Determinant) لكل من المجموعتين كما في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8) محددي مصفوفتي التباين المشترك لمجموعتي الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في عينة الدراسة،

Y_Food_Poverty	الرتبة (Rank)	Log Determinant
غير فقيرة	6	48.640
فقيرة	6	54.477
Pooled within-groups	6	54.374

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أن قيم محددي المصفوفتين متقاربة لذلك يمكن افتراض تجانس مصفوفات التباينات المشتركة (Johnson and Wichern, 2002).

ثالثاً- تقدير الدالة التمييزية:

تم استخدام التحليل التمييزي المتدرج (Stepwise) لتقدير الدالة التمييزية للفقر الريفي باستخدام متغيرات الدراسة التي جرى عرضها في الجدول الوصفي. حيث تم الوصول إلى الدالة التمييزية الأفضل باستخدام ستة متغيرات، بحيث تميزت كل منها بقيمة صغيرة لإحصائية Wilks' Lambda ، حيث تزداد كفاءة النموذج كلما صغرت قيمة هذه الإحصائية لإن هذه القيمة تعبر عن نسبة التغاير غير المفسر في الدالة التمييزية (يعقوب، 2017)، كما تميزت هذه المتغيرات بارتفاع قيمة f المحسوبة على مستوى 1% كما هو موضح في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) المتغيرات التي تم إخالها وحذفها (Variables Entered/Removed).

Step	المتغيرات الداخلة (Entered)	Wilks' Lambda				Exact F	
		Statistic	df1	df2	df3	Statistic	Sig.
1	حجم الأسرة	0.723	1	1	382	146.51	0
2	مؤشر الثروة	0.573	2	1	382	142.036	0
3	نسبة الدخل الوارد من الأعمال الحرة	0.486	3	1	382	100.182	0
4	نسبة الدخل الوارد من الزراعة	0.461	4	1	382	88.501	0
5	نسبة الدخل الوارد من الوظائف الحكومية	0.415	5	1	382	75.655	0
6	نسبة الادخار	0.398	6	1	382	70.844	0

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول (9) أنه تم إبقاء ستة متغيرات في الدالة التمييزية. حيث تميزت المعادلة التمييزية في الخطوة السادسة بأنها ذات دلالة معنوية على مستوى 1% وفقاً لقيمة f(382,7). أما المتغيرات الأخرى المستبعدة من الدالة التمييزية فهي ذات تباين صفري بين مجموعتي التابع، بالتالي فهي غير مؤهلة للتمييز بين مجموعتي الأسر الفقيرة وغير الفقيرة. وقد تبين صلاحية هذه المتغيرات للتمييز بين مجموعتي المتغير التابع بناءً على قيمة f ومعامل التحمل (Tolerance) الذي يقيس نسبة التباين المفسر العائد للمتغيرات المستقلة الأخرى الداخلة في النموذج (O'Brien, 2007) كما هو موضح في الجدول (10).

الجدول رقم (10) المتغيرات الداخلة في التحليل بناءً على الخطوة الأخيرة/الخطوة السادسة).

Wilks' Lambda	F to Remove	Tolerance	المتغير
.579	178.986	.725	حجم الأسرة
.505	108.512	.729	مؤشر الثروة
.482	85.999	.397	نسبة الدخل الوارد من الأعمال الحرة
.459	64.236	.467	نسبة الدخل الوارد من الزراعة
.424	31.193	.380	نسبة الدخل الوارد من الوظائف الحكومية
.404	11.571	.890	نسبة الادخار

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS.

أما معامل الارتباط القانوني للدالة التمييزية (Canonical Correlation) فقد بلغ 0.8 تقريباً وهو يعبر عن الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات التمييزية التسع (رجاء، 2018)، كما هو موضح في الجدول رقم (11). حيث تشير قيمة هذا المعامل القريب من الواحد إلى قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التمييزية.

الجدول رقم (11) الجذور الكامنة

Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	1.553[a]	100.0	100.0	.780

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول (11) أن الجذر الكامن (Eigenvalue) للمعادلة التمييزية قد بلغ 1.553، والذي يشير إلى نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات التمييزية التسعة. كما تشير قيمة إحصائية wilks' lambda أن الدالة التمييزية تتبع توزيع Chi-square بدرجة حرية 6، كما في الجدول (12).

الجدول رقم (12) اختبار Wilks' Lambda

Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	Df	Sig.
1	.392	353.854	6	.000

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ أن قيمة إحصائية Wilks' Lambda قريبه من الصفر، وهذا مؤشر جيد يدل على اختلاف متوسطي المجموعتين، وبالتالي كفاءة التحليل جيدة.

أما معلمات الدالة التمييزية فقد تم تقديرها كما هو موضح في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13) المعاملات المعيارية لدالة التمييز القانونية

Function	المتغيرات الداخلة
.857	حجم الأسرة
-.317	مؤشر الثروة
.879	نسبة الدخل الوارد من الأعمال الحرة
.718	نسبة الدخل الوارد من الزراعة
.577	نسبة الدخل الوارد من الوظائف الحكومية
-.235	نسبة الادخار

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS

وفقاً لهذا الجدول يمكن كتابة المعادلة التمييزية المعيارية وفق الصيغة التالية:

$Z= 0.857X_1 +0.577X_9 +0.879X_{12} +0.718X_{13} -0.235X_{15} -0.317X_{16}$

Z: متغير وهمي يدل على حالة الأسرة (0= غير فقيرة، 1= فقيرة).

X_1: حجم الأسرة X_9: نسبة الدخل الوارد من الوظائف الحكومية

X_{12}: نسبة الدخل الوارد من الأعمال الحرة (عمل بأجر يومي)

X_{13}: نسبة الدخل الوارد من الزراعة (إنتاج نباتي، إنتاج حيواني)

X_{15}: نسبة الادخار، X_{16}: مؤشر الثروة

يتضح من المعادلة أن هناك ثلاث متغيران فقط يؤثران سلباً على حالة الفقر في الأسرة وهما نسبة الادخار ومؤشر الثروة، أي أن زيادة قيمة أي من هذين المتغيرين سوف يؤدي إلى تناقص مؤشر حالة الفقر في الأسرة، أما المتغيرات الأربع الأخرى فهي تؤثر إيجاباً على حالة الفقر في الأسرة، أي زيادة كل منها سوف يؤدي إلى زيادة قيمة مؤشر الفقر في الأسرة. وهذا يشير إلى أن الأسر كبيرة الحجم أو الأسر التي يتركز دخلها على الزراعة أو الأعمال الحرة أو الوظائف الحكومية هي الأسر الأكثر هشاشةً وحساسيةً للفقر. بمعنى أن احتمال حدوث الفقر يزداد بين هذه الأسر.

رابعاً– تقدير الكفاءة التنبؤية لنموذج الدالة التمييزية:

وقد تم تقدير مدى كفاءة النموذج في التنبؤ عن الرضى كما هو في الجدول (14).

الجدول رقم (14) نتائج التصنيف بناءً على الدالة التمييزية

البيان	حالة الأسرة	التنبؤات		الإجمالي
		غير فقيرة	فقيرة	
التكرارات المشاهدة	غير فقيرة	206	10	216
	فقيرة	28	139	167
النسبة المئوية %	غير فقيرة	95.4	4.6	100.0
	فقيرة	16.8	83.2	100.0

المصدر: نتائج التحليل التمييزي باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول (14) أن النموذج الناتج استطاع التنبؤ بنسبة 95.4% من المشاهدات في العينة بالنسبة للأسر غير الفقيرة، و83.2% بالنسبة للأسر الفقيرة. وبالتالي فإن نسبة التنبؤ على مستوى العينة الإجمالية قد بلغت 90.1% وهي نسبة مرتفعة، مما يعكس كفاءة عالية لهذا النموذج.

الاستنتاجات:

بينت نتائج الدراسة:

–ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة في منطقة الدراسة إلى نحو 43.5%، ولكنها نسبة آنية تمثل الفترة الزمنية (الشهر) الذي تم فيها جمع البيانات، حيث تتغير المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير باتجاه التفاقم وليس التحسن مع استمرار الآثار السلبية للأزمة السورية إضافةً إلى الأزمات العالمية الأخرى مثل أزمة كوفيد–19 وغيرها. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الفقر بشكل أكبر نظراً لهشاشة الكبيرة التي تتميز بها بقية الأسر التي تقع أعلى خط الفقر.

–يوجد ستة مؤشرات تميز بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، فالأسر الفقيرة تضمنت أربعة أنواع: الأسر كبيرة الحجم، الأسر التي يعتمد دخلها الأساسي على الزراعة، الأسر التي يعتمد دخلها الأساسي على الأعمال الحرة والأسر التي يعتمد دخلها الأساسي على الوظائف الحكومية. أما الأسر غير الفقيرة فهي تتضمن: الأسر التي تقع في الأرباع العلوية لمؤشر الثروة المركب والمكون من الأنواع المختلفة لرأس المال (البشري، الطبيعي، المادي)، إضافةً إلى الأسر التي تمتلك مدخرات وهي نتيجة طبيعية ترتبط بوجود دخل كافي لدى هذه الأسر.

التوصيات والمقترحات:

1- توجيه استراتيجيات التنمية نحو الأسر الأكثر هشاشة وخاصةً الاسر المزارعة والأسر كبيرة الحجم.
2- تحسين الدخول للموظفين في القطاع العام.
3- تحقيق الترابط بين الاقتصاد الريفي والقطاع الزراعي بهدف إحداث فرص عمل في الأرياف وتحسين بيئة الاستثمار في الزراعة.
4- تخفيض قيمة خط الفقر الغذائي من خلال تخفيض قيمة السلة الغذائية الأساسية المكونة له باستخدام آليات الدعم الحكومي.

References:

1. برنامج الغذاء العالمي (2020). تقرير سنوي حول الوضع الغذائي في سورية. جنيف، سويسرا، 29 صفحة.
2. الجاعوني، فريد، وغانم، عدنان (2007). التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات (التحليل التمييزي) في توصيف وتوزيع الأسر داخل الهيكل الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 23 – العدد الثاني. الصفحات: 315–332.
3. حبيب، وائل، وشيخ، درويش، وأو حسن، آدن (2007). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الفقر الريفي في منطقة الباب/حلب. أطروحة ماجستير، جامعة حلب، ص26.
4. الحسن، أسماء، ورحمة، عزيزة (2017). التحليل التمييزي لاستجابات عينة من الطلبة الجامعيين. مجلة جامعة البعث. المجلد 39 ، العدد 6، الصفحات: 103 – 144.
5. الراوي، زياد رشاد (2017). طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. الأردن. ص: 96.
6. رجاء، محمود أبو علا (2018). التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS. الطبعة الثالثة، دار النشر للجامعات، مصر، ص: 57.
7. رئاسة مجلس الوزراء (2020). المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2020.

متاح على الرابط: http://agri-research-journal.net/?p=5064

8. المركز السوري لبحوث السياسات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). "مواجهة التشظي"، متاح على الرابط: https://tinyurl.com/ybtnmdg5
9. مركز الكويت للتنمية (2001). جسر التنمية "الفقر ومؤشرات القياس والسياسيات" الكويت، ص: 6.
10. المقداد، فايز، وحبيب، وائل، والحسون، هاني (2021). تقدير العوامل المؤثرة على الفقر على مستوى الاقتصاد الكلي في ظل الأزمة السورية. المجلة السورية للبحوث الزراعية 8 (5): 195–211 تشرين الأول/اكتوبر 2021.
11. منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" (2014). الفقر متعدّد الأبعاد في سورية– بحث مقارن بين العامين 2001–2009 ضمن دراسة مستويات المعيشة وقياس رفاهية الأطفال. الأمم المتحدة، 53 صفحة.
12. نجيب، حسين علي، و الرفاعي، غالب عوض صالح (2006). تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب (تطبيق شامل للحزمة spss). الأهلية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص: 434.
13. هيئة التخطيط والتعاون الدولي (2009). تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة"، دمشق سورية، 34 صفحة.
14. يعقوب، أسماء (2017). التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية. مجلة الاقتصاد الخليجي. العدد 13، الصفحات: 89–118
15. Alkire, S. and Santos, M (2011). "Acute Multidimensional Poverty: A New Index
16. Alvin C. Rencher (2002). "Methods of Multivariate Analysis" Second Edition, Brigham Young University. Conference, Berlin 2011, No. 3
17. Eyob Bekele Juhar (2012). Food Security and Vulnerability Analysis at Household Level. Case Study, Rural Areas of Tigray Region, Ethiopia. A Master Thesis, Department Of Economics, College of Business and Economics, Mekelle University.

18. Food and Agricultural Organization (FAO), World Food Program (WFO) (2015). Crop and Food Insecurity Assessment Mission to the Syrian Arab Republic, "Special Report" for Developing Countries", Proceedings of the German Development Economics
19. Hair, J.F.Jr., W.C. Black, B.J. Babin, and R.E. Anderson (2009). Multivariate Data Analysis. Seventh Edition. Published by Pearson. Pp.; 233.
20. Johnson R and Wichern D (2002). Applied Multivariate Statistical Analysis, Uppre Saddle River (NJ): Prentice-Hall.
21. Krejcie RV, Morgan DW (1970). Determining sample size for research activities - Journal of Education and Psychological Measurement. No (30), PP: 607-610.
22. O'Brien, R.M (2007). A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors. Quality and Quantity, 41, 673-690. http://dx.doi.org/10.1007/s11135-006-9018-6
23. Pituch, K.A. and J.P. Stevens (2016). Applied multivariate statistics for the social sciences analyses with SAS and SPSS. Sixth edition. Routledge (taylor & francis group). New York and London. Pp.; 426.
24. Raghbendra, J. and Anurag, S (2000). The Spatial Distribution of Rural Poverty in the Last Three Quinquennial Rounds of NSS, Research School of Pacific and Asian Studies, Australian National University, Australia.
25. The United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and University of Saint-Adrews, (2016)."Syria at five years on war:" United Nations publication issued by ESCWA.
26. World Bank (2021). Data Bank, https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.AMRT.MA.